



كلمة

معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
رئيس مجلس الوزراء بالنيابة وزير خارجية دولة الكويت

أمام

الدورة السادسة والخمسين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الأحد ، ١١ نوفمبر ٢٠٠١

بيان رئيس مجلس الأمة

السيد الرئيس ،

يسعدني باسم دولة الكويت أن أهنئكم وبكلكم الصديق جمهورية كوريا على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإنها بلا شك مسؤولية كبيرة مقرنة بالثقة . فلكم من وفدا كل الدعم والتعاون في سبيل أداء مهمتكم السامية . وأشكر سلفكم السيد هاري هولكيري على رئاسته المؤوفة لأعمال الدورة الماضية .

وأختتم هذه الفرصة لأهنئ السيد كوفي أنان ، الأمين العام للأمم المتحدة ، على نيله عن جدارة جائزة نوبل للسلام مشاركةً مع الأمم المتحدة . وكذلك على الثقة الكبيرة التي حظي بها من المجتمع الدولي في التجديد المبكر وغير المسبوق له لقيادة منظمتنا لولاية ثانية . الأمر الذي يمثل احتراماً عميقاً لشخصه ، وافتتاحاً بقدراته ، وعرفاناً لعطائه . وتطلعنا لمزيد من إسهاماته في التصدي الجريء للقضايا المتنوعة التي تواجه العالم .

السيد الرئيس ،

إن الكثير من القضايا والتحديات التي تواجهها دول عديدة في عالمنا اليوم تتجاوز آثارها ومخاطرها الحدود الوطنية لآية دولة . ولا عجب وبالتالي أن أصبح عالمنا اليوم كوكباً صغيراً لم يعد فيه البعد الجغرافي أو النوع الثقافي أو الوضع الاقتصادي أو التعدد العرقي عاصماً من التأثير بالغير أو مانعاً من التأثير فيهم . ولعل اشغال المجتمع الدولي حالياً في مكافحة الإرهاب فهو دليل قوي وبلغ على مدى ترابط وتشابك مصالح الدول واهتماماتها . فالإدانة الجماعية للعمل الإرهابي الشنيع الذي تعرضت

له الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يعكس إدراك المجتمع الدولي أن المستهدف الحقيقي في هذه العملية هو الاستقرار الدولي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبدون تمييز بين دولة أو قارة أو حضارة أو دين أو عرق.

وانطلاقاً من موقفنا الثابت في رفض الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، فقد أدانت الكويت حكومة وشعباً ومنذ الساعات الأولى هذا العمل الإجرامي الذي يتناقض مع جميع القيم الدينية والمفاهيم الحضارية والإنسانية. ونجده هنا تعازينا ومواساتنا لأسر الضحايا وللشعب الأمريكي الصديق، ونؤكد على دعمنا وتأييدنا الكامل للجهود والإجراءات التي يتخذها التحالف الدولي للقضاء على معاشر الإرهاب، وافتلاعه من جذوره، والقبض على مرتكبي هذه الفظائع وتقديمهم للعدالة لأخذ جزاءهم. كما نطالب بضرورة استكمال نظام قانوني دولي محكم تلتزم به، وبحسن نية، جميع دول العالم للقضاء على هذه الأفة الفتاك.

وقد قالت الكويت تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ باتخاذ خطوات محددة لسد آية ثغرات في أنظمة جمع التبرعات للأعمال الخيرية قد تستغل لغير الأعمال الشرعية والقانونية المخصصة لها أصلاً. كما تكشف حالياً السلطات المختصة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان التقيد بجميع أحكام هذا القرار.

وفي الوقت الذي تندد فيه بجميع الأعمال الإرهابية، تستغرب بروز بعض الأصوات التي بدأت تربط الإرهاب بالفكر الإسلامي. إن هذا التزعم يغترب تجنياً واضحاً على دين سماوي أزله الله سبحانه وتعالى رحمة للعالمين دين بنادي بالسلام، ويدعو إلى التسامح، ويحض على المحبة، وينبذ التعصب والتطرف. وقبل هذا وبعدة، فالقرآن الكريم، دستور المسلمين يقول في محكمه: بسم الله الرحمن الرحيم إدع إلى سبيل ربك

بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن فإذا الذي بينك وبينه
عداوة كانه ولني حميم". صدق الله العظيم

وبالتالي فلا يجوز وتحت أي مسوغ ، ولا بأي دافع أن تسمح لمثل
هذا التوجه أن يجد صدى ومرئيا في الإعلام المحلي أو الدولي ، وهذه
مسؤولية مشتركة يجب أن نملك الشجاعة للقيام بها ، إذا أردنا للسلام
الاجتماعي أن يسود.

إن محاربة الإرهاب تحتاج إلى تكامل وتضامن كافة الجهود الدولية
لمواجهته والقضاء عليه . كما تحتاج منا إلى مراجعة مواقفنا السياسية
والاقتصادية والاجتماعية تجاه القضايا التي تواجه عالمنا اليوم حتى لا
نعطي مسوغا ، ولا نخلق واقعا يستغله الأشرار في تنفيذ مخططاتهم .
ويترعون به للوصول إلى غايائهم . وفي الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية
القرارات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمقاومة ومكافحة هذه الظاهرة، فإننا
نؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للإرهاب تكون من بين مهامه الرئيسية
وضع تعريف محدد للإرهاب يفرق بين الإرهاب كظاهرة تهدّد الأمن والسلم
الدوليين وبين حق الشعوب في النضال والكفاح في مقاومة الاحتلال لنيل
حقها في تحرير مصيرها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد الرئيس ،

إن الكويت تتاطف بالكامل مع الشعب الأفغاني الصديق الذي يعاني
منذ أكثر من عشرين عاما من تدهور في مستوى حياته المعيشية نتيجة
للصراعات والحروب التي فتك به ودمّرت إمكاناته وموارده . واستجابة
لنداء الأمين العام لمواجهة الأزمة الإنسانية الحادة التي يمر بها الشعب
الأفغاني ، فقد أعلنت حكومة الكويت عن تبرعها بمبلغ ثلاثة ملايين دولار
لدعم الجهود الإنسانية الدولية . كما تم إرسال ثلاثة شحنات من مواد
الإغاثة الإنسانية إلى اللاجئين الأفغان . ويتم توزيع هذه المواد بالتنسيق

مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين . كما أعلنت الكويت عن تنظيم حملة تبرعات شعبية شارك فيها الأفراد والشركات الخاصة للمساهمة في تخفيض المعاشرة الإنسانية للشعب الأفغاني ، وتجاوزت حصيلتها حتى اليوم ثمانية ملايين دولار .

وفي هذا السياق ، تدعو الكويت إلى مضاعفة الجهود الدولية للعمل على إحلال السلام والأمن في أفغانستان عن طريق تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وفاق يختارها الشعب الأفغاني وتضم كافة الفصائل والأعراق لأن ذلك يمثل الضمانة الوحيدة لاستمراريتها والمساهمة في استعادة أفغانستان لمكانه الطبيعي في محيطه الإقليمي والدولي وتوجيه طاقات وإمكانيات الشعب لإعادة البناء والتعمير .

وفي الوقت الذي تعبر فيه عن أسفنا الشديد لوقوع ضحايا من المدنيين الأفغان ، نتمنى مخلصين أن تتجنب العمليات العسكرية الجارية حاليا ضد مAACل الإرهاب والإرهابيين ، تعريض الأبرياء العزل للخطر . فهو لاء بالدرجة الأولى ضحايا لا حول لهم ولا قوة فيما جرى ويجري .

السيد الرئيس ،

نؤمن الكويت بأهمية البيئة كأثر ومصير مشترك يجب المحافظة عليه لصالح مستقبل أجيالنا القادمة . ونظرا للتجربة المريرة التي عاشتها منطقة الخليج في السنوات الماضية حيث شهدت حربين مدمرتين نجمت عنهما آثار جسمية انعكست سلبا على النظام البيئي فيها ، فقد قدمت الكويت مشروع قرار إلى الجمعية العامة باعتبار اليوم السادس من نوفمبر من كل عام يوما عالميا لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية . ونشر بالامتنان لصدور هذا القرار بالإجماع . ونتمنى أن يكون ذلك مساهمة في تعميق الوعي العالمي بأهمية احترام بيئتنا التي هي مصدر الحياة ومنهل الأجيال المتعاقبة .

السيد الرئيس ،

إن أنظار العالم تتركز منذ أكثر من عام على الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني كرد طبيعي ومشروع على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتتصل الحكومة الإسرائيلية من الاتفاقيات التي عقدها مع الجانب الفلسطيني.

إن حكومة إسرائيل تنتهج سياسة الرفض لكل مبادرة فلسطينية أو إقليمية أو دولية . وتعول على سياسة القوة والأمر الواقع . وتعارض ارهاب الدولة بكل أشكاله . فهي تسد الباب تلو الباب ، وتنقل من اضطهاد إلى اضطهاد ، وتخلق أزمة تلو الأخرى . إنها بكل ذلك تستهدف واد بارقة السلام التي ولدت في مدريد عام ١٩٩١ . إن الممارسات الهمجية الإسرائيلية ، والتحدي السافر لجميع قرارات الشرعية الدولية والاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة في وجه حجارة الشعب الفلسطيني، كل ذلك خلق شعوراً عاماً باليأس والإحباط وفقدان الأمل لدى الشعب الفلسطيني . وقد علمتنا تجارب الحياة أن نخسي دائماً عوائق اليأس والإحباط وفقدان الأمل، ومن هنا تترتب المسئولية الدولية الخاصة على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، وبالذات الولايات المتحدة بصفتها أحد راعيي السلام ، كي تعارض دوراً قيادياً فعالاً للضغط على إسرائيل وإجبارها على تنفيذ تعهداتها والالتزاماتها التي نصت عليها الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها مع السلطة الفلسطينية وتنفذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، بما فيها تلك المتعلقة بمدينة القدس للحفاظ على هويتها العربية والإسلامية وطابعها الديني المقدس . ومن هذا المنطلق ، ترحب الكويت بما صدر عن الولايات المتحدة من تأييد لإقامة دولة فلسطينية مستقلة . ونأمل أن يتحول هذا التأييد من موقف معلن إلى خطوات ملموسة تدفع بعملية السلام إلى تحقيق نتائجها المرجوة .

وتفيد في هذا الشأن على أن الكويت مستمرة في معاشرتها للشعب الفلسطيني الشقيق وتقديم جميع أنواع الدعم السياسي والعادي له حتى يحال كامل حقوقه السياسية المنشورة ، بما فيها إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس . كما أن على إسرائيل أن تنسحب وبدون قيد أو شرط من الجولان العربية السورية ومن مزارع شبعا اللبنانية.

السيد الرئيس :

إن الهدف الأساسي لسياسة الكويت الخارجية والتي تسعى إلى تحقيقه هو إرساء دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي . ولن يتحقق هذا الهدف ما لم ينفذ العراق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة . ومن المؤسف أن الحكومة العراقية مستمرة في ادعاءاتها بأنها نفذت جميع التزاماتها التي نصت عليها القرارات وذلك في الوقت الذي ما زالت فيه مستمرة في نهجها وسياساتها العدوانية تجاه الكويت بهدف إشاعة أجواء التوتر وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة . وفي هذا الصدد ، قامت الكويت وفي مناسبات عديدة بتوجيه انتقاد مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة إلى التوابيا غير السلمية للعراق والتي تتمثل بالتهديدات المتكررة التي تمس أمن وسيادة الكويت الصادرة عن كبار المسؤولين في الحكومة العراقية . ودعت مجلس الأمن إلىمواصلة جهوده ومساعيه لحمل الحكومة العراقية على تنفيذ جميع التزاماتها التي نصت عليها القرارات وبما يؤدي إلى رفع العقوبات عن الشعب العراقي الشقيق وعودة العراق إلى مكانه الطبيعي كعضو فاعل إقليمياً ودولياً.

السيد الرئيس :

عندما نتحدث عن معاناة الأطفال والنساء والشيوخ ، فإن الكويت لها تجربة تعيشها بكل الأمها ومنذ عشر سنوات نتيجة استمرار قضية الأسرى

والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الثالثة والتي هي على رأس الالتزامات التي لم يف العراق بها ، ويغترب إنتهاء هذه المشكلة وحلها أولوية لدى دولة الكويت حكومة وشعبا .

فهذه القضية ذات البعد الإنساني قد طال أمدها ولا تتحمل مزيداً من التأخير لما يسبب استمرارها من معاناة كبيرة لعوائل الأسرى وللشعب الكويتي برمته . وتتحمل الحكومة العراقية المسؤولية وحدها عن عدم حصول تقدم يذكر في تنفيذ القرارات ذات الصلة والتي تطالبها ، من ضمن أمور أخرى، بضرورة التعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومع المنسق رفيع المستوى ، السفير بولي فورننسوف ، الذي عينه الأمين العام للعمل على تسهيل عودة هؤلاء الأسرى والمرتهنين . وينتظر تفاصيل الحكومة العراقية وعدم اكتراها بالبعد الإنساني لهذه القضية من خلال إصرارها على عدم استئناف مشاركتها في اجتماعات اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المتفرعة عنها وذلك منذ مقاطعتها لهذه الاجتماعات في شهر يناير عام ١٩٩٩ لأسباب سياسية غير مبررة . كما ندعو العراق إلى إعادة بقية الممتلكات المسروقة وأهمها أرشيف ووثائق الدولة الكويتية .

السيد الرئيس ،

يشهد الوضع الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة الكثير من التغيرات ويزداد الكثير من الظواهر الاقتصادية التي حتمتها ثورة المعلومات والتقضي التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والتبادل التجاري . وقد أجيست هذه التغيرات والظواهر قيام العديد من الدول وعلى وجه الخصوص الدول النامية . بإجراء تغيرات جذرية في خططها وهياكلها الاقتصادية لمواكبة هذه التغيرات والاستفادة من ظاهرة عولمة الاقتصاد لتحقيق التنمية والتقدّم لشعوبها . ورغم الفوائد الجمة التي ستجنيها شعوب العالم من سياسات تحرير التجارة العالمية وإلغاء القيود الجمركية . إلا أنه لا بد من العمل على جعل العولمة قوة إيجابية تعمل لصالح جميع شعوب

العالم من خلل وضع أسس وقواعد وترتيبات إقليمية ودولية لحماية الاقتصادات الناشئة في الدول النامية من أية تقلبات وأزمات اقتصادية من شأنها أن تؤثر سلباً على المستوى المعيشي لشعوبها . كما أن على الدول المتقدمة والمؤسسات والهيئات المالية الدولية مضاعفة المساعدات المالية التي تقدمها إلى الدول النامية حتى تتمكن من تدعيم الهياكل الأساسية لاقتصاداتها وتكون قادرة على إقامة علاقات اقتصادية متوازنة مبنية على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

وفي هذا السياق ، تواصل الكويت مسیرتها وجهودها الرامية الى دعم المشاريع التنموية في كثير من البلدان النامية . كما ساهمت الكويت بـمبلغ مليون دولار في الصندوق الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة للقضاء على مرض نقص العناية المكتسبة (الإيدز) .

كما تساهم الكويت بتمويل الكثير من البرامج والمشاريع التنموية في الدول النامية عن طريق المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وعن طريق الهيئات الخيرية الشعبية الكويتية والتي تعمل بدافع من المسؤولية المشتركة وروح التكافل التي حث عليه ديننا الإسلامي الحنيف .

السيد الرئيس ،

إننا في الختام ، لننطليع إلى المشاركة بفعالية هذا العام في الاحتفال بيمنة الحوار بين الحضارات والتي تعتبر احدى المناسبات التي تؤكد إصرارنا على ترسیخ مفهوم التسامح والتقاهم بشكل حضاري بين دولنا وشعوبها التي تحلم بحياة تخلو من الصراعات التي يختلفها الإنسان والتعم بحياة رايدة تسود فيها ترعة الخير كأساس لتعاملنا الدولي .

وشكرأ السيد الرئيس .